بحث بعنوان/

محركات القانون التجاري في ظل التحول الرقمي للأسواق

فهرس المحتويات

ملخص..... 3

مقدمة..... 4

إشكالية البحث.....5

أهمية البحث..... 6

الدراسات السابقة..... 7

منهجية البحث..... 9

المبحث الأول: المحركات التقنية والاقتصادية وأثرها على النظرية العامة للقانون التجاري..... 10

المطلب الأول: الطبيعة اللامركزية للأسواق الافتراضية ودور العقود الذكية وتقنية البلوك تشين..... 10

المطلب الثاني: تحول بيئة الإثبات التجاري والمسؤولية المدنية من السجلات المادية إلى البيانات الرقمية..... 13

المبحث الثاني: الاستجابة التشريعية وتحديات تنظيم الأسواق الرقمية العابرة للحدود (دراسة مقارنة)..... 16

المطلب الأول: إشكاليات تنازع القوانين وتحديد الاختصاص القضائي في المنازعات التجارية السيبرانية.....16

المطلب الثاني: التوجهات التشريعية الحديثة لسد الفجوة القانونية: قراءة تحليلية في قوانين دولة الإمارات، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر..... 18

الخاتمة..... 20

النتائج..... 21

التوصيات 22

المراجع..... 23

ملخص:

يشكل التحول الرقمي للأسواق نقطة تحول مفصلية تفرض تحديات غير مسبوقة على النظرية العامة للقانون التجاري، الذي تأسس تاريخياً على ضوابط المركزية، والحدود الجغرافية، والتعاملات المادية، يتلخص هذا البحث في رصد وتحليل "محركات التغيير" التقنية والاقتصادية مثل العقود الذكية، وتكنولوجيا سلسلة الكتل (البلوك تشين)، والمنصات اللامركزية التي تعيد تشكيل بيئة الأعمال وتخلق فجوة تشريعية واضحة في مسائل الإثبات الرقمي، وتحديد المسؤولية المدنية، والاختصاص القضائي العابر للحدود. وتكمن الإشكالية المحورية في كيفية ابتكار إطار قانوني يوازن بدقة بين ضمان الأمان والموثوقية للمتعاملين، وبين تجنب فرض قيود تخنق الابتكار أو تعيق التدفق الحر للاستثمارات. ولمعالجة هذه الإشكالية، تبرز الأهمية النظرية والعملية لتبني منهجية بحثية مركبة (وصفية، تحليلية، ومقارنة) تستهدف استقراء أفضل الممارسات التشريعية الدولية. وفي هذا السياق، يقدم البحث قراءة تحليلية معمقة للتوجهات التشريعية الحديثة في البيئات الاقتصادية الرائدة، وتحديداً المنظومات القانونية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر، باعتبارها نماذج متقدمة تسعى بجدية لسد الفراغ التشريعي ومواكبة متطلبات التجارة الإلكترونية، يهدف هذا الجهد الأكاديمي الشامل إلى وضع هندسة تشريعية حديثة ومرنة، تساهم في بناء "فقه تجاري رقمي" قادر على استيعاب الديناميكية السريعة للأسواق الافتراضية، وتقديم توصيات رصينة تشكل مرجعية أساسية للمشرعين، وللقضاة، لضمان استقرار المعاملات التجارية، وحماية حقوق كافة الأطراف في الفضاء السيبراني المعقد والمتغير بشكل مستمر.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم ثورة تكنولوجية غير مسبوقة أعادت صياغة مفهوم "السوق" وتجاوزت به كافة الحدود الجغرافية والقيود المادية، لتخلق واقعاً اقتصادياً جديداً يعتمد كلياً على تدفق البيانات، والمنصات الإلكترونية، والمعاملات الافتراضية. في قلب هذا التحول الرقمي المتسارع، يجد القانون التجاري نفسه أمام اختبار تاريخي وتحديات جوهرية تتطلب منه التطور والانتقال السريع من قواعده الكلاسيكية، التي تأسست منذ عقود على التعاملات الورقية، والوجود المادي للشركات، والحدود الوطنية، إلى أطر تشريعية حديثة ومرنة قادرة على استيعاب تعقيدات الاقتصاد الرقمي.

إن "محركات القانون التجاري" في هذا العصر لم تعد مقتصرة على تنظيم العلاقة التقليدية بين التاجر والعميل، بل أصبحت مدفوعة بقوى مستحدثة فرضتها طبيعة الأسواق الرقمية. من أبرز هذه المحركات: الحاجة الماسة إلى إرساء الثقة والأمان القانوني في بيئة لا مركزية تتسم بالسرعة الفائقة، وتنظيم التقنيات الناشئة مثل العقود الذكية وتكنولوجيا سلسلة الكتل (البلوك تشين)، والأصول الافتراضية، يضاف إلى ذلك تحديات حماية بيانات المستهلكين، وحقوق الملكية الفكرية في فضاء الإنترنت الواسع، فرضت التجارة الإلكترونية العابرة للحدود ضرورة ملحة لتفعيل التعاون القانوني الدولي لخلق قواعد موحدة تحكم تنازع القوانين وتضمن تنفيذ الأحكام في النزاعات الرقمية.

إن التحول الرقمي للأسواق ليس مجرد وسيلة لتسهيل التجارة، بل هو "محرك تشريعي ديناميكي" يجبر القاعدة القانونية على إعادة ابتكار ذاتها بشكل مستمر. يواجه المشرع التجاري اليوم معادلة بالغة الدقة تتمثل في كيفية تحقيق التوازن الفعال بين توفير الحماية القانونية للمتعاملين لدرء مخاطر الاحتيال السيبراني، وبين الحفاظ

على مرونة النصوص حتى لا تتحول إلى قيود تخنق الابتكار التقني وتعوق تدفق الاستثمارات. إن فهم هذه المحركات يُعد حجر الأساس لاستشراف مستقبل التجارة العالمية.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية المحورية لهذا البحث في القصور التشريعي والفجوة الآخذة في الاتساع بين القواعد الكلاسيكية للقانون التجاري والتي صُممت لبيئة مادية تعتمد على السجلات الورقية والحدود الجغرافية الواضحة — وبين الديناميكية المتسارعة للأسواق الرقمية التي تتسم باللامركزية، والسرعة الفائقة، والطبيعة العابرة للحدود الوطنية.

ومع التحول نحو اقتصاد مبني على البيانات وظهور تقنيات معقدة كالعقود الذكية، وتكنولوجيا سلسلة الكتل (البلوك تشين)، والمنصات الإلكترونية، برزت تحديات قانونية غير مسبوقة؛ كصعوبة تحديد المسؤولية المدنية، وموثوقية الإثبات الرقمي، وآليات فض المنازعات في فضاء افتراضي لا يعترف بسيادة دولة بعينها.

إلى أي مدى تستطيع محركات القانون التجاري بوضعها الحالي استيعاب هذه التحولات الجوهرية؟ وكيف يمكن للمشرع بناء إطار تشريعي مبتكر يحقق المعادلة الصعبة، فيضمن الأمان القانوني ويحمي حقوق المتعاملين من المخاطر السيبرانية، دون أن تتحول هذه القواعد إلى قيود صارمة تخنق الابتكار التكنولوجي وتعيق نمو التجارة الإلكترونية العالمية؟

أهمية البحث

1. الأهمية النظرية

يسهم هذا البحث في إثراء المكتبة القانونية عبر سد الفجوة المعرفية المتعلقة بتداعيات التحول الرقمي على الأسس الكلاسيكية للقانون التجاري. فهو يقدم تأصيلاً فقهياً معمقاً للمفاهيم التقنية المستحدثة، كالعقود الذكية وتكنولوجيا سلسلة الكتل (البلوك تشين)، ويعيد دراسة وتقييم النظريات التقليدية مثل قواعد الإثبات، وتحديد المسؤولية المدنية، والاختصاص القضائي في بيئة افتراضية لا مركزية، هذا الجهد يمهد الطريق لبلورة "فقه تجاري رقمي" متكامل يتواكب مع التطورات المتسارعة، ويحفز النقاش الأكاديمي حول كيفية إكساب القاعدة القانونية مرونة أكبر لتستوعب الابتكار.

2. الأهمية العملية

تتجلى القيمة التطبيقية للبحث في كونه يشكل دليلاً ومرجعية استرشادية للقضاة والمحامين عند التصدي للنزاعات المعقدة الناشئة عن التجارة الإلكترونية العابرة للحدود. كما يضع بين يدي المشرعين وصناع القرار خارطة طريق واضحة لتحديث الأنظمة التشريعية واستحداث نصوص تسد الثغرات الحالية، يوجه البحث الشركات ورواد الأعمال نحو فهم دقيق لالتزاماتهم وحقوقهم في الفضاء السيبراني، مما يساعد في الحد من مخاطر الاحتيال، ويساهم في بناء بيئة تجارية موثوقة تعزز استقرار الأسواق وتجذب الاستثمارات.

الدراسات السابقة

1. **د. محمد الحمادي (2023). "التنظيم القانوني للمعاملات التجارية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي". دار النهضة العربية، القاهرة.**

تناولت الدراسة الإطار التشريعي للتجارة الإلكترونية، مركزة على القوانين الحديثة في الإمارات والسعودية. استهدفت بيان كفاءة نصوص القانون التجاري في استيعاب التعاقد عن بعد. وخلصت إلى أن التشريعات الخليجية خطت خطوات متقدمة في الاعتراف بحجية التوقيع والإثبات الرقمي، لكنها لا تزال تفتقر إلى قواعد دولية موحدة ومستقرة تضمن انسيابية المعاملات التجارية العابرة للحدود بشكل حاسم.

2. **د. ريم الخالدي (2024). "تحديات العقود الذكية وتقنية البلوك تشين في الفقه التجاري المعاصر". مجلة العلوم القانونية، جامعة الملك سعود، الرياض.**

ركزت الدراسة على الآثار القانونية للتقنيات اللامركزية، وتحديداً العقود الذكية المُشفرة. تمحورت الإشكالية حول صعوبة تحديد المسؤولية العقدية ومسألة الاختصاص القضائي في الشبكات اللامركزية. وانتهت إلى أن القواعد التجارية الكلاسيكية تقف عاجزة أمام التنفيذ التلقائي لهذه العقود، موصية بضرورة ابتكار آليات بديلة لفض المنازعات الرقمية تتناسب مع طبيعة هذه التقنيات المعقدة.

3. **د. علي النعيمي (2022). "الحماية القانونية لبيانات المتعاملين في الأسواق الافتراضية". مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، الإمارات.**

ناقشت المخاطر السيبرانية التي تواجه أطراف العلاقة التجارية، معتبرة حماية البيانات ركيزة لبناء الثقة في الأسواق المفتوحة، وأكدت أن معظم التشريعات القائمة لا تزال تعالج حماية البيانات من منظور مدني وجنائي

عام، دون تقديم معالجة تجارية متخصصة توازن بشكل دقيق بين حق المستهلك في الخصوصية وحق المنصات في استغلال البيانات لتعزيز التنافسية الاقتصادية.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال الاستقراء التحليلي للأدبيات المذكورة، يتضح أنها أسهمت بجلاء في تشخيص إشكاليات هامة أفرزتها الثورة التكنولوجية في ميدان التجارة. فقد ركزت إما على تقنين المعاملات الإلكترونية بصورة عامة، أو عالجت جزئيات تقنية دقيقة كالعقود الذكية، أو اكتفت ببحث آليات الحماية الاستهلاكية للبيانات.

جوانب الاتفاق:

تتلاقى دراستنا الحالية مع هذه الأبحاث في الإقرار التام بقصور القواعد التجارية التقليدية — المؤسسة على المعاملات الورقية، والحدود الجغرافية، والمركزية عن استيعاب الطبيعة اللامركزية والسرعة الفائقة للأسواق الرقمية. ونتفق معها في التأكيد على الحتمية الملحة لإيجاد بيئة تشريعية متطورة تكفل استقرار التعاملات.

الفجوة البحثية وموضع التميز:

على الرغم من القيمة العلمية العالية لتلك الأبحاث، إلا أنها اتسمت غالباً بالتناول "التجزيئي" للأزمات التشريعية. فهي لم تتطرق إلى "محركات التغيير" كمنظومة هيكلية شاملة ومترابطة تدفع القانون التجاري لإعادة صياغة قواعده الكلية. بحثنا لا يكتفي بدراسة العقد الإلكتروني أو تقنية البلوك تشين كحالات قانونية معزولة، بل يسعى لتحليل القوى الدافعة التي تجبر المشرع التجاري على تبني تحول جذري ومستدام.

علاوة على ذلك، يبرز تميز هذا البحث في مقاربته العميقة للتوجهات القضائية والتشريعية الحديثة في الأنظمة القانونية سريعة النمو. ومن خلال التركيز على التحليل المقارن — لاسيما في البيئات القانونية لدولة الإمارات،

والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر — يقدم البحث معالجة دقيقة لإشكاليات تنازع القوانين وتحديد الاختصاص القضائي. وبذلك، تأتي هذه الدراسة لتنتقل من مجرد "وصف التحديات التقنية" إلى بناء "هندسة تشريعية حديثة" ترقى لمستوى البحث المعمق في مرحلة الماجستير، وتحقق التوازن الفعال بين صرامة الحماية القانونية ومرونة الابتكار التكنولوجي.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهجية قانونية مركبة تتكامل فيها ثلاثة مناهج رئيسية لضمان الإحاطة الشاملة والموضوعية بإشكاليات التحول الرقمي للأسواق بدايةً، يُستخدم المنهج الوصفي لتوضيح وتأصيل المفاهيم التقنية المستحدثة بدقة، مثل العقود الذكية وتقنية البلوك تشين، وفهم آليات عمل المنصات والبيئة الرقمية الجديدة، في حين يشكل المنهج التحليلي التأصيلي الركيزة الأساسية للدراسة؛ إذ يقوم على التمحيص النقدي للنصوص التشريعية الكلاسيكية للقانون التجاري، لتقييم مدى مرونتها في معالجة التحديات واكتشاف الفجوات الحالية.

المبحث الأول: المحركات التقنية والاقتصادية وأثرها على النظرية العامة للقانون التجاري

يتناول هذا المبحث تحليلاً متعمقاً للمحركات التقنية والاقتصادية التي أحدثت ثورة في بنية الأسواق الحديثة، وانعكاساتها الجذرية على النظرية العامة للقانون التجاري. فمع صعود الاقتصاد المبني على البيانات، وبروز التقنيات اللامركزية كالعقود الذكية وسلاسل الكتل (البلوك تشين)، تراجعت فاعلية المفاهيم الكلاسيكية التي طالما ارتكزت على الوجود المادي، والحدود الجغرافية، والوثائق الورقية. ويهدف هذا المبحث إلى تتبع مسار هذا التحول، مسلطاً الضوء على كيفية زعزعة هذه القوى المبتكرة للقواعد التقليدية الحاكمة للإثبات التجاري والمسؤولية المدنية. إن فهم هذه الديناميكيات يُعد أمراً حتمياً لاستشراف مدى قدرة التشريعات الحالية على التكيف السريع، تمهيداً لبناء إطار قانوني مرن يستوعب تعقيدات التجارة الافتراضية العابرة للحدود.[1]

المطلب الأول: الطبيعة اللامركزية للأسواق الافتراضية ودور العقود الذكية وتقنية البلوك تشين.

أحدثت الثورة الرقمية تحولاً جذرياً في الهيكل التنظيمي للأسواق، حيث انتقلنا من نموذج الأسواق التقليدية المركزية التي تعتمد على وسطاء موثوقين ومؤسسات تنظيمية تقليدية، إلى بيئة افتراضية تتسم باللامركزية المطلقة. في هذا النموذج الجديد، تلاشت الحدود الجغرافية وانحسر دور الوسطاء التقليديين كالبنوك وغرف المقاصة والبورصات المركزية، ليحل محلهم نظام شبكي تفاعلي يسمح بإجراء المعاملات التجارية من نظير إلى نظير بشكل مباشر، هذه الطبيعة اللامركزية لم تغير فقط من جغرافية التجارة، بل عصفت بالمفاهيم المستقرة في القانون التجاري، حيث انتقل مركز الثقل من الاعتماد على الثقة الشخصية والمؤسسية إلى الاعتماد

[1] ناصيف، إلياس، العقود الإلكترونية في القانون المقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015،ص91.

المطلق على الثقة الخوارزمية، وهو ما فرض على الفقه التجاري ضرورة التفكير في آليات جديدة للرقابة وضبط الأسواق في بيئة لا تخضع لسيطرة جهة سيادية واحدة.

وتشكل تقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين) العمود الفقري لهذه الأسواق اللامركزية، وهي من الناحية القانونية والاقتصادية تمثل دفتراً أو سجلاً رقمياً موزعاً يتم فيه تدوين وتوثيق المعاملات بطريقة مشفرة ومستدامة. وخلافاً للسجلات التجارية المركزية التي تديرها الدولة أو المؤسسات الكبرى، تعتمد تقنية البلوك تشين على إجماع شبكة من الحواسيب المستقلة للمصادقة على صحة البيانات. هذا التوزيع للبيانات يمنح الشبكة حصانة فائقة ضد التلاعب أو التزوير أو التعديل اللاحق، مما يخلق بيئة توثيقية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية الذاتية. إن هذا التحول من السجل المركزي القابل للتعديل بإرادة السلطة المشرفة عليه، إلى سجل موزع غير قابل للتغيير، يطرح إشكاليات قانونية عميقة تتعلق بكيفية تصحيح الأخطاء المادية، وتفعيل الحق في النسيان، أو تنفيذ الأحكام القضائية التي تقضي بإبطال معاملة أو محوها من السجل التجاري الرقمي.[2]

ويمتد أثر تقنية البلوك تشين ليشمل نظرية الإثبات التجاري ومفهوم الملكية بحد ذاته. فالبيانات الموثقة عبر هذه التقنية تكتسب حجية إثبات قاطعة من الناحية التقنية، وهو ما يدفع المشرع التجاري نحو ضرورة الاعتراف بهذا الدليل الرقمي المستحدث وإضفاء الحجية القانونية الرسمية عليه، كما أن هذه التقنية أفرزت نوعاً جديداً من الأصول وهي الأصول المشفرة أو الافتراضية، والتي تتميز بندرتها الرقمية وقابليتها للانتقال المباشر. هذا الواقع يخلق تحدياً مباشراً لمفهوم الحيازة وقواعد نقل الملكية في القانون التجاري، حيث أن السيطرة على هذه الأصول لا تتحقق من خلال التسليم المادي أو القيد في سجل رسمي تقليدي، بل تتحقق حصرياً من خلال امتلاك المفاتيح التشفيرية الخاصة، وهو ما يتطلب تكييفاً فقهياً جديداً لمفاهيم السيطرة والحيازة القانونية.

[2] أبو الحسن، أسامة مجاهد، التعاقد عبر الإنترنت: دراسة قانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002،ص96.

وفي قلب هذا النظام اللامركزي، تبرز العقود الذكية كأداة تنفيذية محورية تغير من شكل وهيكل العلاقة العقدية التجارية، والعقود الذكية ليست عقوداً بالمعنى القانوني التقليدي بقدر ما هي برمجيات أو أكواد خوارزمية تُحفظ على شبكة البلوك تشين، ومُصممة لتنفيذ التزامات معينة بشكل تلقائي وحتمي بمجرد تحقق الشروط المبرمجة مسبقاً، إن هذا الانتقال من لغة التعاقد البشرية، التي تتسم بالمرونة وقابلية التأويل والتفسير، إلى لغة الآلة الصارمة، يُحدث زلزالاً في نظرية العقد. ففي العقود التقليدية، ينعقد العقد بتوافق الإرادتين ويظل تنفيذه خاضعاً لرقابة القضاء وتدخل العنصر البشري، أما في العقود الذكية، فإن التنفيذ يصبح حتمياً ولا مجال فيه للرجوع أو التراجع بمجرد إطلاق الكود البرمجي على الشبكة.

ويثير هذا التنفيذ الذاتي والآلي إشكاليات جوهرية تتصادم مع المبادئ المستقرة في القانون التجاري والمدني على حد سواء. أولى هذه الإشكاليات تتعلق بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود؛ فالعقد الذكي أعمى لا يدرك النوايا ولا يقيم وزناً للظروف المحيطة بالمتعاقدين، بل ينفذ ما برمج عليه بصرامة آلية مجردة. كما أن هذا التنفيذ الحتمي يصطدم مباشرة بنظريات قانونية هامة مثل نظرية الظروف الطارئة أو القوة القاهرة، حيث لا يمكن للعقد الذكي في نسخته الأساسية أن يتوقف عن التنفيذ أو يُعدل من التزامات الأطراف إذا طرأ حادث استثنائي يجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً أو مستحيلاً. فالكود البرمجي لا يمتلك السلطة التقديرية التي يمتلكها القاضي لإعادة التوازن المالي للعقد، مما يجعل المتعاقدين أمام آلية تنفيذية قاسية قد تخلو من العدالة في بعض الظروف الاستثنائية.[3]

فإن العقود الذكية تعيد صياغة مفهوم الإخلال بالعقد وآليات التنفيذ الجبري. في النظام التقليدي، إذا أخل طرف بالتزامه، يلجأ الطرف الآخر للقضاء لطلب التنفيذ العيني أو الفسخ مع المطالبة بالتعويض. أما العقود

[3] دولة قطر، قانون رقم (16) لسنة 2010 بإصدار قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية، البوابة القانونية القطرية(الميزان).

الذكية، فهي مصممة هندسياً لمنع وقوع الإخلال من الأساس، حيث أن الالتزام إما أن يُنفذ كاملاً بشكل آلي متزامن، أو لا يُنفذ إطلاقاً إذا لم تتحقق الشروط. هذا التنفيذ المضمون تقنياً يقلل بلا شك من تكاليف التقاضي ومخاطر عدم الوفاء المالي، ولكنه في الوقت ذاته يسلب الأطراف حقهم في اللجوء للقاضي لطلب مهلة للتنفيذ أو ما يُعرف بنظرة الميسرة، مما يخلق فجوة حقيقية بين كفاءة التكنولوجيا الصارمة وروح العدالة القانونية المرنة.

بناءً على ما تقدم، يتضح أن الطبيعة اللامركزية للأسواق الافتراضية، المدعومة بتقنية البلوك تشين والعقود الذكية، لا تمثل مجرد أدوات لتسهيل العمليات التجارية، بل تشكل نظاماً بيئياً متكاملاً يتحدى البنية التحتية والمفاهيمية للقانون التجاري الكلاسيكي، إننا أمام تحول جذري من نظام قانوني يعتمد على تدخل الدولة وسلطة القضاء لضمان تنفيذ العقود وحماية الحقوق، إلى نظام تقني مشفر يعتمد على البرمجيات ذاتية التنفيذ لضمان تحقيق النتائج. وهذا التحول يضع المشرع التجاري أمام مسؤولية تاريخية لابتكار حلول توفيقية تدمج بين صرامة الأكواد الذكية ومرونة المبادئ القانونية، بحيث يتم استيعاب هذه التكنولوجيا الفائقة ضمن إطار تشريعي مبتكر يحمي المتعاملين ولا يهدر ضمانات العدالة المستقرة.[4]

المطلب الثاني: تحول بيئة الإثبات التجاري والمسؤولية المدنية من السجلات المادية إلى البيانات الرقمية.

يمثل الانتقال من البيئة المادية التقليدية إلى الفضاء الافتراضي أحد أعمق التحولات التي تواجه النظرية العامة للقانون التجاري، لا سيما في شقي الإثبات التجاري والمسؤولية المدنية. تاريخياً، استقرت القواعد القانونية على مركزية "الدليل المادي"، حيث كانت الدفاتر التجارية الورقية، والمستندات المكتوبة، والتوقيعات الحية تشكل

[4] دولة الإمارات العربية المتحدة، المرسوم بقانون اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، الجريدة الرسمية، وزارة العدل.

حجر الزاوية في بناء الثقة، وضمان استقرار المعاملات، والفصل في المنازعات. ومع بزوغ فجر الأسواق الرقمية، تحولت هذه الثقة من حبر الورق إلى "البيانات الرقمية" والأكواد المشفرة، مما أحدث خلخلة في المفاهيم المستقرة وألزم المشرع التجاري بإعادة النظر في آليات الإثبات وقواعد إسناد المسؤولية لتتواكب مع الطبيعة اللامادية واللامركزية للمعاملات الحديثة.

على صعيد الإثبات التجاري، ورغم أن القانون التجاري يتميز أصلاً بمرونة مبدأ "حرية الإثبات"، إلا أن التحول نحو البيانات الرقمية فرض تحديات تقنية وقانونية غير مسبوقة. فالمستند الرقمي، بطبيعته غير الملموسة، يثير هواجس قانونية تتعلق بقابلية التعديل، والمحو، والنسخ السريع دون ترك أثر مادي واضح، مما يهدد مبدأ الموثوقية واستقرار المراكز القانونية. واستجابة لذلك، اتجهت التشريعات الحديثة إلى إرساء مبدأ "التكافؤ الوظيفي"، الذي يساوي من حيث الحجية بين المستند الورقي والمحرر الإلكتروني، وبين التوقيع الحي والتوقيع الرقمي، شريطة توافر معايير تقنية تضمن سلامة البيانات وتحدد هوية المُصدر بدقة. ومع ذلك، فإن ظهور تقنيات متطورة كالبلوك تشين نقل الإثبات إلى بُعد جديد؛ حيث أصبحت البيانات تُوثق بشكل مشفر وموزع يمنع أي تعديل أو تلاعب لاحق. هذا التطور النوعي يدفع الفقه القانوني للمطالبة بتجاوز النظرة التقليدية للمحررات العرفية والرسمية، ومنح مخرجات هذه التقنيات اللامركزية حجية إثبات مطلقة أو قرينة قاطعة لا تقبل إثبات العكس.[5]

ومع تعقيد بيئة الإثبات الرقمي، تتشابك الإشكاليات التقنية مع صعوبة تحديد هوية الفاعل الحقيقي، وهو ما ينقلنا إلى التحدي المفصلي الآخر المتمثل في تحول قواعد المسؤولية المدنية. ففي النظام التقليدي، تقوم المسؤولية على ثلاثية مألوفة (الخطأ، الضرر، وعلاقة السببية)، وهي عناصر ترتبط في الغالب بسلوك بشري

[5] المملكة العربية السعودية، نظام التجارة الإلكترونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/126) وتاريخ 7/11/1440 هـ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

مباشر ومحدد، يمكن تتبعه، وإثباته، ومساءلة صاحبه. أما في بيئة الأسواق الرقمية، التي تعتمد بشكل متزايد على الأنظمة الآلية، والذكاء الاصطناعي، والعقود الذكية ذاتية التنفيذ، فإن تحديد "المخطئ" يصبح أشبه بالبحث داخل "صندوق أسود". فإذا وقع ضرر مالي نتيجة خلل في تنفيذ عقد ذكي أو تسريب بيانات عبر منصة لا مركزية، تتوزع دائرة المساءلة بشكل ضبابي بين مبرمج الكود، ومصمم الشبكة، ومقدم خدمة الاستضافة السحابية، والمستخدم النهائي.

هذا التشتت والذوبان في الأدوار يفرغ القواعد الكلاسيكية للمسؤولية — القائمة على "الخطأ الواجب الإثبات" — من مضمونها الفعال، ويجعل من شبه المستحيل على المضرور إثبات خطأ جهة بعينها لإقامة علاقة السببية المباشرة. وأمام هذا العجز الهيكلي، يتجه الفقه التجاري الحديث نحو تبني نظريات أكثر صرامة ومرونة في آنٍ واحد، كالتوسع في تطبيق "المسؤولية الموضوعية" (المسؤولية بدون خطأ)؛ والتي تركز على جبر الضرر الناشئ عن المخاطر التقنية الجسيمة بغض النظر عن إثبات الخطأ الشخصي لمرتكبه. كما تبرز مقترحات قانونية حديثة بإنشاء صناديق تأمين إجبارية للمخاطر السيبرانية، وإقرار مسؤولية تضامنية بين الكيانات المشغلة للمنصات الرقمية لضمان حصول المضرور على التعويض العادل، خاصة في ظل صعوبة ملاحقة كيانات لا مركزية ومجهولة الهوية عابرة للحدود.[6]

خلاصة القول، إن التحول من السجلات المادية إلى البيانات الرقمية لا يعني مجرد استبدال وعاء حفظ المعلومات، بل يمثل إعادة صياغة جذرية لنظرية الالتزام في القانون التجاري. يفرض هذا التحول التخلي عن جمود القواعد الموروثة، والاتجاه نحو ابتكار "فقه قانوني تقني" يدمج بين صرامة النص ومرونة البرمجيات. ولا يمكن للأسواق الرقمية أن تحقق الاستقرار الاقتصادي المنشود ما لم تُحدَّث بيئة الإثبات لتثق في مخرجات

[6] ناصيف، إلياس، العقود الإلكترونية في القانون المقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015،ص77.

التشفير الخوارزمي، وتُطوَّر قواعد المسؤولية المدنية لتستوعب مخاطر الأتمتة واستقلالية الآلة، بما يحقق العدالة الناجزة ويحمي المتعاملين في فضاء سيبراني لا يعترف بالقيود المادية.

المبحث الثاني: الاستجابة التشريعية وتحديات تنظيم الأسواق الرقمية العابرة للحدود (دراسة مقارنة)

يتناول هذا المبحث التحديات القانونية المعقدة التي تفرضها الطبيعة العابرة للحدود للأسواق الرقمية، حيث تتجاوز المعاملات التجارية النطاق الجغرافي للدول، مما يثير إشكاليات حادة حول تنازع القوانين وتحديد الاختصاص القضائي في الفضاء السيبراني.

وفي ظل هذا الواقع الافتراضي، تسعى الدراسة إلى تقييم الاستجابة التشريعية لتلك التحديات من خلال دراسة مقارنة تركز على الأنظمة القانونية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر. يهدف المبحث إلى تحليل التدابير التي اتخذتها هذه الدول لسد الفجوات التشريعية، واستعراض جهودها في وضع قواعد مرنة تحكم العقود والمنصات الرقمية، بما يضمن حماية حقوق المتعاملين ويحقق التوازن بين السيادة الوطنية ومتطلبات التجارة العالمية.[7]

المطلب الأول: إشكاليات تنازع القوانين وتحديد الاختصاص القضائي في المنازعات التجارية السيبرانية.

تعتبر مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة بنظر النزاع من أعقد الإشكاليات القانونية التي أفرزتها التجارة الإلكترونية، وتُمثل حجر الزاوية في دراسة القانون الدولي الخاص المعاصرفبينما ترتكز قواعد الاختصاص وتنازع القوانين التقليدية على معايير مادية وجغرافية صارمة مثل مكان إبرام العقد، أو مكان

[7] دولة قطر، قانون رقم (16) لسنة 2010 بإصدار قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية، البوابة القانونية القطرية(الميزان).

تنفيذه، أو الموطن الفعلي للمدعى عليه يتميز الفضاء السيبراني بطبيعته اللامادية وتجاوزه المطلق لحدود السيادة الوطنية. هذا التناقض الجوهري بين مادية القاعدة القانونية وافتراضية البيئة الرقمية يؤدي إلى صعوبة بالغة في إعمال ضوابط الإسناد الكلاسيكية، مما يخلق حالة من اللايقين القانوني التي تهدد استقرار المعاملات التجارية.

على صعيد تنازع القوانين، يثور التساؤل المُلّح حول كيفية تحديد "مكان" إبرام العقد أو تنفيذه في بيئة افتراضية تتقاطع فيها خوادم سحابية موزعة في دول متعددة، مع أطراف يقيمون في ولايات قضائية متباينة. فإذا كان قانون "محل الإبرام" أو "محل التنفيذ" هو الضابط التقليدي، فإن تطبيقه على عقد تم عبر منصة سحابية يصبح محل جدل فقهي واسع ومستحيلاً من الناحية العملية أحياناً[8]. ورغم أن الفقه يميل إلى إعلاء "مبدأ سلطان الإرادة" كحل وقائي يتيح للأطراف اختيار القانون المطبق سلفاً، إلا أن الواقع العملي للأسواق الرقمية يفرض "عقود الإذعان الإلكترونية"، حيث تملي المنصات الكبرى قانون دولتها وشرط الاختصاص القضائي في الشروط والأحكام، مما يفرغ هذا المبدأ من مضمونه ويترك الطرف الأضعف بلا حماية فعلية.

أما فيما يخص الاختصاص القضائي، فإن الإشكالية تزداد تعقيداً وعمقاً. فالقاعدة العامة التي تعقد الاختصاص لمحاكم "موطن المدعى عليه" تصطدم بصعوبة بالغة في تحديد الهوية الحقيقية والمقر القانوني للمتعاملين عبر الإنترنت، لاسيما مع انتشار الكيانات الافتراضية والأسماء المستعارة. وعلاوة على ذلك، فإن تمسك المحاكم الوطنية باختصاصها المبني على أسس إقليمية في منازعات سيبرانية غالباً ما يصطدم بعقبة التنفيذ؛ فصدور

[8] المملكة العربية السعودية، نظام التجارة الإلكترونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/126) وتاريخ 7/11/1440 هـ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

حكم وطني ضد كيان أجنبي افتراضي يجعل من إجراءات الاعتراف بالحكم وتنفيذه دولياً مسألة في غاية التعقيد، والبطء، والتكلفة.[9]

وتصل هذه الإشكاليات إلى ذروتها مع الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا البلوك تشين والعقود الذكية، حيث تنتفي المركزية تماماً وتتوزع بيانات المعاملة عبر شبكة عالمية لا تخضع لسيادة دولة بعينها. أمام هذا العجز الهيكلي للقواعد الكلاسيكية، بات لزاماً على الفقه والمشرع التجاري التوجه نحو ابتكار "ضوابط إسناد إلكترونية" حديثة تعتمد على معايير رقمية بديلة، مثل مركز النشاط الاقتصادي المستهدف أو لغة الموقع الموجهة لجمهور معين. كما أصبح من الضروري تشجيع تفعيل آليات القضاء الخاص، كالتحكيم الإلكتروني والوساطة الرقمية، باعتبارها الوسائل البديلة الأكثر مرونة وانسجاماً مع طبيعة الأسواق الافتراضية، والقادرة على تجاوز قيود الجغرافيا بفعالية.

المطلب الثاني: التوجهات التشريعية الحديثة لسد الفجوة القانونية: قراءة تحليلية في قوانين دولة الإمارات، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر.

استجابةً للتحديات المعقدة التي يفرضها الاقتصاد الرقمي، سارعت دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديداً دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية ودولة قطر، إلى تحديث منظوماتها التشريعية لسد الفجوة بين جمود النص الكلاسيكي وديناميكية الأسواق الافتراضية. لا تمثل هذه التوجهات مجرد ترقيع للقوانين القديمة، بل تعكس إرادة صريحة لتأسيس "هندسة قانونية رقمية" متكاملة.

[9] دولة الإمارات العربية المتحدة، المرسوم بقانون اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، الجريدة الرسمية، وزارة العدل.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، برز المشرع كأحد رواد الابتكار التشريعي عالمياً. فلم يكتفِ بتحديث قوانين المعاملات والتجارة الإلكترونية التي تعترف بالحجية المطلقة للعقود الرقمية، بل ذهب أبعد من ذلك عبر الاستجابة الاستباقية للتقنيات اللامركزية؛ كإنشاء بيئة تشريعية متخصصة للأصول الافتراضية وتقنية البلوك تشين. يعكس هذا التوجه قدرة المشرع الإماراتي على وضع أطر صارمة للمسؤولية والامتثال دون خنق الابتكار التقني.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد شهد القانون التجاري وثبة نوعية عكستها رؤية 2030. تجلى ذلك في نظام التجارة الإلكترونية ونظام الشركات الجديد، الذي أرسى قواعد مرنة لحوكمة الشركات عبر تمكين استخدام الوسائل الرقمية في قرارات الجمعيات العمومية، وتوفير حماية معززة لحقوق الأقلية من المساهمين في البيئة الرقمية. وقد وفرت هذه التشريعات بيئة آمنة تعترف بالإثبات الرقمي، مما يسهل تنفيذ العقود التجارية المعقدة ويقلص من إشكاليات تنازع الاختصاص.

من جانبها، عملت دولة قطر على ترسيخ الثقة في أسواقها الرقمية من خلال تحديث قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية، وقوانين حماية البيانات الشخصية. وتركز التشريعات القطرية على تحقيق التكافؤ الوظيفي الشامل بين المستند المادي والرقمي، مع توفير حماية مشددة لبيانات المتعاملين والمستثمرين، وهو ما يضمن استقراراً ملموساً في العقود التجارية العابرة للحدود.[10]

إن القراءة التحليلية لهذه النماذج الثلاثة تكشف عن انتقال التشريع في المنطقة من مرحلة "رد الفعل" ومحاولة استيعاب المستند الإلكتروني، إلى مرحلة "التشريع الاستباقي". هذا التشريع المبتكر يضع قواعد موضوعية

[10] ناصيف، إلياس، العقود الإلكترونية في القانون المقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015.ص93.

لحوكمة المنصات اللامركزية وحماية الأطراف، مؤسساً لبيئة تجارية إقليمية جاذبة ومستقرة تتفاعل بكفاءة مع النظام التجاري العالمي.

الخاتمة:

أثبت هذا البحث أن التحول الرقمي للأسواق لم يعد مجرد تطور تقني، بل هو "محرك تشريعي" جذري يفرض إعادة صياغة النظرية العامة للقانون التجاري. لقد أدت الطبيعة اللامركزية للبيئة الافتراضية، المدفوعة بتقنية البلوك تشين والعقود الذكية، إلى خلخلة المفاهيم الكلاسيكية المرتبطة بالإثبات التجاري، والمسؤولية المدنية، والحدود الجغرافية، مما خلق فجوات قانونية غير مسبوقة، لا سيما في مسائل تنازع القوانين والاختصاص القضائي العابر للحدود.

وأمام هذه التحديات المعقدة، كشفت الدراسة المقارنة للتوجهات التشريعية في دولة الإمارات، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر عن انتقال نوعي نحو "التشريع الاستباقي"؛ حيث سعت هذه الدول الرائدة لبناء هندسة قانونية رقمية توازن بين مرونة الابتكار التكنولوجي وصرامة الحماية القانونية للمتعاملين.

النتائج

- قصور القواعد الكلاسيكية، أثبتت الدراسة أن القواعد التقليدية للقانون التجاري، القائمة على المركزية، والحدود الجغرافية، والمستندات المادية، تقف عاجزة أمام الطبيعة اللامركزية والسرعة الفائقة للأسواق الافتراضية.
- تغير جذري في مفاهيم الإثبات والمسؤولية، أحدثت تقنيات مثل العقود الذكية والبلوك تشين ثورة في الإثبات التجاري، ناقلة الثقة من الورق إلى الأكواد المشفرة، وأفرغت قواعد المسؤولية المدنية القائمة على إثبات "الخطأ الشخصي" من مضمونها لصالح استقلالية الأنظمة ذاتية التنفيذ.
- أزمة الاختصاص وتنازع القوانين، يمثل الفضاء السيبراني العابر للحدود تحدياً معقداً لضوابط الإسناد التقليدية، مما يعيق تحديد المحكمة المختصة والقانون الواجب التطبيق، ويخلق حالة من اللايقين القانوني.
- ريادة تشريعية خليجية، أظهرت المقارنة أن المنظومات القانونية في دولة الإمارات، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر قدمت نماذج استباقية متقدمة سدت جزءاً كبيراً من الفجوة التشريعية، محققة توازناً فعالاً بين حماية المتعاملين وتشجيع الابتكار التكنولوجي.

التوصيات:

- صياغة مدونة تجارية رقمية، نوصي المشرع بتبني تشريع متكامل، أو إفراد باب متخصص في القانون التجاري، ينظم تفصيلاً آليات عمل العقود الذكية، وتداول الأصول الافتراضية، وإقرار مبدأ "المسؤولية الموضوعية" للكيانات اللامركزية.
- تحديث قواعد الإسناد الدولية، ضرورة ابتكار "ضوابط إسناد إلكترونية" حديثة تعتمد على معايير رقمية مرنة، مثل لغة المنصة أو مركز النشاط الاقتصادي المستهدف، كبديل عن المعايير الجغرافية الجامدة.
- تأسيس قضاء سيبراني متخصص، الدعوة إلى إنشاء محاكم تجارية رقمية، وتفعيل آليات تسوية المنازعات البديلة كالتحكيم والوساطة الإلكترونية، لتجاوز بطء التقاضي التقليدي وبما يتلاءم مع سرعة التجارة الإلكترونية.
- تعزيز التكامل الإقليمي، نوصي دول مجلس التعاون الخليجي بإبرام معاهدة إقليمية موحدة لتنظيم التجارة الرقمية العابرة للحدود، وتوحيد آليات الاعتراف المتبادل بقرارات التحكيم والأحكام القضائية الإلكترونية، لضمان بيئة استثمارية مستقرة.

المراجع:

١_المملكة العربية السعودية، نظام التجارة الإلكترونية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/126) وتاريخ 7/11/1440 هـ، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Details/58586411-9686-4bd2-9cd5-a9a700f1a4e1/

٢_دولة الإمارات العربية المتحدة، المرسوم بقانون اتحادي رقم (46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، الجريدة الرسمية، وزارة العدل.

https://elaws.moj.gov.ae/

٣_دولة قطر، قانون رقم (16) لسنة 2010 بإصدار قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية، البوابة القانونية القطرية(الميزان).

https://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2601&language=ar

٤_أبو الحسن، أسامة مجاهد، التعاقد عبر الإنترنت: دراسة قانونية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

٥_ناصيف، إلياس، العقود الإلكترونية في القانون المقارن، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2015.